

ما قبل الصراع ستُظهر تعديلا طفيفا بالزيادة لنمو عام ٢٠٢٦ مقارنة بالتنبؤ في تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يناير، بمقدار ٠,١ نقطة مئوية ليصل إلى ٣,٤٪. وبالتالي، فإن التعديل بالتخفيض لعام ٢٠٢٦ يعكس إلى حد كبير الاضطرابات الناجمة عن الصراع في الشرق الأوسط، والتي عوضتها جزئيا الآثار المرحة من البيانات القوية وانخفاض معدلات التعريفات الجمركية في الفترة الأخيرة.

والمهم في الأمر أن هناك درجة عالية من التباين بين البلدان في التنبؤ المرجعي. وبينما تبدو تعديلات النمو والتضخم بسيطة نسبيا على المستوى العالمي، فالخسائر التي تتكبدتها منطقة الصراع والاقتصادات الأضعف سوف تتجلى في مناطق أخرى، ولا سيما اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوردة للسلع الأولية والتي تعاني من الهشاشة بالفعل. ويبلغ تعديل النمو بالتخفيض في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ٠,٣ نقطة مئوية لعام ٢٠٢٦، مقارنة بما جاء في تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يناير، في حين تبقى التنبؤات للاقتصادات المتقدمة دون تغيير يُذكر.

وفي ظل سيناريو معاكس يشهد ارتفاعات أكبر وأكثر استمرارا في أسعار الطاقة، سيتباطأ النمو العالمي أكثر ليصل إلى ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٦، وسيصل التضخم إلى ٥,٤٪. وفي سيناريو أشد حدة يتفاقم فيه الضرر الذي يلحق بالبنية التحتية للطاقة في مناطق الصراع، سيكون التأثير أكبر بكثير، حيث ينخفض النمو العالمي إلى نحو ٢٪ وحسب في عام ٢٠٢٦، في حين سيتجاوز معدل التضخم الكلي ٦٪ بقليل بحلول عام ٢٠٢٧. وسيكون التأثير على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تقريبا ضعف تأثيره على الاقتصادات المتقدمة.

ومخاطر التطورات المعاكسة هي المهيمنة، حتى بعد تحقق حدث المخاطر، أي تصاعد التوترات الجغرافية-السياسية، الذي أكدته مرارا تقارير آفاق الاقتصاد العالمي السابقة. فقد تتفاقم التوترات الجغرافية-السياسية أكثر مما هي عليه الآن، وهو ما قد يحول الوضع إلى أكبر أزمة طاقة في العصر الحديث، أو قد يفضي إلى انفجار ضغوط سياسية داخلية. ويمكن أن تتشابك عوامل الضغوط السياسية مع التحولات في السياسات التجارية والسياسات الدولية الأخرى. وبغض

مرة أخرى، يواجه الاقتصاد العالمي تهديدا بالانحراف عن المسار. وهذه المرة بسبب اندلاع الحرب في الشرق الأوسط في نهاية فبراير ٢٠٢٦. وعلى مدار العام الماضي، كانت هناك عوامل معاكسة ناجمة عن زيادة الحواجز التجارية وتصاعد حالة عدم اليقين عوضتها عوامل دافعة ناجمة عن الاستثمارات المتعلقة بالتكنولوجيا، والأوضاع المالية التيسيرية، بما في ذلك ضعف الدولار الأمريكي، ودعم السياسات المالية والنقدية. ويمثل الصراع في الشرق الأوسط قوة معاكسة كبيرة لهذه العوامل الدافعة، من خلال تأثيره على أسواق السلع الأولية، وتوقعات التضخم، والأوضاع المالية.

ونظرا لصعوبة وضع مجموعة متسقة من افتراضات التوقعات في الوقت الفعلي، يقدم هذا العدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي «تنبؤا مرجعيا»، بدلا من السيناريو الأساسي التقليدي، يقوم على افتراض أن الحرب ستكون محدودة المدة والشدة والنطاق، بحيث تتلاشى الاضطرابات بحلول منتصف عام ٢٠٢٦، وبما يتسق مع أسعار عقود التسليم الآجل للسلع الأولية حسب الوضع في ١٠ مارس. ومع ذلك، ونظرا لعدم اليقين بشأن هذا الوضع، يكمل التقرير التنبؤ المرجعي العالمية بسيناريوهات يستمر فيه الصراع لفترة أطول أو يمتد ويغطي رقعة أوسع. وتزداد احتمالية تحقق هذه السيناريوهات تدريجيا مع استمرار الأعمال العدائية وما يصاحبها من اضطرابات.

ووفقا للتنبؤ المرجعي، من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي ٣,١٪ في عام ٢٠٢٦ و٣,٢٪ في عام ٢٠٢٧، أي أبطأ من وتيرته الأخيرة التي بلغت حوالي ٣,٤٪ في الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥، وأن يستقر عند هذا المعدل تقريبا على المدى المتوسط، وهو أبطأ من متوسطه التاريخي (٢٠٠٠-٢٠١٩) البالغ ٣,٧٪. وتم تعديل التنبؤات لعام ٢٠٢٦ بالتخفيض بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية، ويظل التنبؤ لعام ٢٠٢٧ دون تغيير، مقارنة بتلك التي وردت في تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يناير ٢٠٢٦. ومن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم الكلي العالمي إلى ٤,٤٪ في عام ٢٠٢٦ وينخفض إلى ٣,٧٪ في عام ٢٠٢٧، مما يشير إلى تعديلات بالزيادة لكلا العاميين.

ولولا اندلاع الحرب، لكانت توقعات النمو العالمي عدلت بالزيادة. وفي الواقع، كانت التنبؤات القائمة على افتراضات

النظر عن التطورات الجغرافية-السياسية، قد تندلع صراعات متعلقة بالتجارة. وعلى النحو الذي يسلط عليه الضوء تقرير خاص عن السلع الأولية، فإن الدور الحاسم لعناصر الأتربة النادرة في سلاسل الإمداد العالمية يشكل نقطة احتكاك خاصة. وقد تؤدي إعادة تقييم توقعات الأرباح المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، أو انخفاض توقعات الأرباح الممكنة المضافة إلى التكلفة والناجمة عن تزايد حدة المنافسة، حتى في حال تحقق مكاسب الإنتاجية، إلى انخفاض الاستثمار وتسبب تصحيحا مفاجئا في الأسواق المالية. هذا كما أن اتساع عجز المالية العامة وتزايد الدين العام، انطلاقا من وضع تتآكل فيه احتياطات المالية العامة بالفعل، قد يؤدي إلى الضغط على أسعار الفائدة طويلة الأجل، وبالتالي على الأوضاع المالية الأوسع نطاقا. وقد يؤدي تآكل دور المؤسسات، بما في ذلك استقلالية البنوك المركزية ومصداقية السياسات النقدية، إلى رفع توقعات التضخم، ولا سيما في وقت يرتفع فيه التضخم الكلي نتيجة لصدمة في الأسعار الرئيسية. وعلى الجانب الإيجابي، يمكن للاستثمار المرتبط بالذكاء الاصطناعي أن يعزز النشاط الاقتصادي، ويتحول في نهاية المطاف إلى نمو مستدام إذا أدى تبني الذكاء الاصطناعي بشكل أسرع إلى مكاسب قوية في الإنتاجية وزيادة ديناميكية الأعمال. ويمكن دعم النشاط من خلال تجدد زخم الإصلاحات الهيكلية واستمرار تخفيف التوترات التجارية.

واجتياز مشهد اقتصادي وجغرافي-سياسي متغير بعمق شديد يتطلب سياسات قوية أمام حالات العالم البديلة. وكما يوضح الفصل ٢، فإن زيادة الإنفاق على الدفاع نتيجة تصاعد التوترات الجغرافية-السياسية يمكن أن تعزز النشاط الاقتصادي على المدى القصير، ولكنها قد تؤدي أيضا إلى ضغوط تضخمية، وتضعف الاستدامة المالية والخارجية، وتؤدي إلى خطر مزاحمة الإنفاق الاجتماعي، الذي قد يؤدي بدوره إلى إشعال فتيل السخط والقلق الاجتماعي. وكما يبين الفصل ٣، عند اندلاع الصراع، تكون هناك مفاضلات اقتصادية كلية حادة ويمتد الأثر لفترة طويلة بعد الصدمة المباشرة للحرب.

ووضع حزمة سياسات شاملة يمكن أن يجمع بين التدابير التي ينبغي أن تتخذها البلدان منفردة، والتدابير التي ينبغي أن تعمل البلدان معا بشكل عملي لتنفيذها، وذلك لتعزيز القدرة على الصمود وتعزيز سرعة الحركة والقدرة على التكيف. ويشمل ذلك، في المقام الأول، الحفاظ على استقرار الأسعار والاستقرار المالي، وضمان الاستدامة المالية، وتنفيذ

الإصلاحات الهيكلية دون مزيد من التأخير. وينبغي أن تظل البنوك المركزية متيقظة وعلى استعداد للتصرف بوضوح وحزم بما يتماشى مع مهامها. ويجب عليها الحذر من صدمات الإمداد المطولة التي قد تزعزع استقرار توقعات التضخم. وينبغي لصناع السياسات النقدية الاحتفاظ بخيار التفاوضي عن صدمات الإمداد السلبية، مثل الصدمة الحالية، ما دامت التوقعات التضخمية ثابتة حول ركيبتها وكان موقف السياسة النقدية معياريا بشكل سليم بالفعل. ويكتسب التواصل الشفاف والاستقلالية القوية للبنوك المركزية أهمية بالغة لتحقيق المصداقية. وحيثما تظهر مخاطر وشبكة تُنذر بحدوث تحركات مفرطة أو غير منظمة في أسعار الصرف، قد يستلزم الأمر اتخاذ تدابير مؤقتة للتدخل في سوق الصرف الأجنبي وإدارة تدفقات رأس المال، شريطة أن تدعم هذه التدابير مواقف السياسات النقدية وسياسات المالية العامة المناسبة. وينبغي لأجهزة الرقابة المالية أن تكون على استعداد من خلال ضمان الإشراف الاحترازي القوي، وإجراء تحليل للسيئاريوهات، والحفاظ على ما يكفي من رأس المال والسيولة والاحتياطات. وفي حالة اعتبار أن الدعم من المالية العامة ضروري لحماية الفئات الأضعف ضد الصدمات الخارجية الشديدة، ينبغي أن يكون هذا الدعم موجها، وحسن التوقيت، ومؤقتا، وممولاً ضمن إجمالي اعتمادات الموازنة الحالية من خلال إعادة ترتيب أولويات الإنفاق، وإذا لم يكن ذلك ممكنا، ينبغي التواصل بوضوح حول استعادة أرصدة المالية العامة بوضوح، ولتجديد موارد الاحتياطات في مواجهة الصدمات المستقبلية، ينبغي للحكومات، بما يتناسب مع ظروف كل بلد، تعبئة الإيرادات، وإعادة ترتيب أولويات النفقات، وزيادة كفاءة الإنفاق، وإدارة العائدات غير المتوقعة بحكمة. وتمثل أولوية ثانية في معالجة الاختلالات المحلية، ولا سيما عندما يساعد ذلك أيضا في الحد من الاختلالات الخارجية المفرطة. ويمكن للإجراءات الرامية إلى التخلص من التشوهات المحلية، من خلال السياسات المالية والهيكلية والصناعية، أن تضع حدا للاختلالات الخارجية وتعزز الناتج العالمي في الوقت نفسه. وتؤدي القيود التجارية دورا محدودا في تصحيح الاختلالات، غير أنها يمكن أن تؤدي إلى تدهور الناتج. وبدلا من ذلك، ينبغي أن تتعاون البلدان وتتخذ إجراءات منسقة لاستعادة استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية. وينبغي أن تسعى إلى إيجاد فرص لتعزيز التكامل التجاري، تدعمه أطر سياسات تجارية يمكن التنبؤ بها وشفافة ومعلنة بشكل جيد.